



العراق ومعضلة اختيار الحليف تحليل استراتيجي في ظل التوازنات الإقليمية والدولية

مصطفى السراي





العراق ومعضلة اختيار الحليف: تحليل استراتيجي في ظل التوازنات الإقليمية
سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث
/ الدراسات السياسية

الإصدار / تقدير موقف

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية، شؤون إقليمية ودولية

**مصطفى السراي / باحث وأكاديمي في العلوم السياسية / جامعة بغداد، مدير
الأبحاث والدراسات في مركز البيان للدراسات والتخطيط**

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرٌ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهّمّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

”التحالف وسيلة لتوزيع المخاطر أكثر منه وسيلة لكسب النصر.“

(كارل فون كلاوزفيتز، في كتابه عن الحرب)

تشكّل مسألة التحالفات واحدةً من الرّكائز الأساسيّة في ميدان السّياسة الدّوليّة والعلاقات بين الدّول. فالدّولة، مهما بلغت قوّتها، لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن محيطها أو أن تواجه وحدها التّحدّيات الأمنيّة والاقتصاديّة والسّياسيّة التي تفرضها البيئة الدّوليّة. لذلك يصبح اختيار الحليف مسألة وجوديّة ترتبط بعوامل قوّة بقاء الدّولة وتعزيز مكانتها ضمن النّظام الدّوليّ.

لقد شهد التّاريخ أمثلةً عديدةً على أنّ الدّول التي أحسنت اختيار حلفائها استطاعت أن تضمن لنفسها مجالاً أوسع من الاستقرار والتّفوذ، بينما دفعت الدّول التي أساءت اختيار الحليف ثمنًا باهظًا من سيادتها أو مصالحها. ومن هنا فإنّ دراسة « الحليف » ليست مجرد تفصيل سياسيّ، بل هي جزء من علم استراتيجيّ متكامل يتقاطع فيه الأمن القوميّ مع الاقتصاد والسّياسة والدّبلوماسية.

منذ تأسيس الدّولة العراقيّة الحديثة عام 1921، شكل سؤال التحالفات الدّوليّة أحد أهمّ محرّكات السّياسة الخارجيّة العراقيّة. فالبلاذ، بحكم موقعها الجيوسياسيّ الاستراتيجيّ، ومواردها الطّبيعيّة الهائلة، وبنيتها الاجتماعيّة والسّياسيّة المعقّدة، وجدت نفسها دائماً بين قوَى إقليميّة ودوليّة متنافسة، كلّاً منها يسعى إلى اجتذابها أو إخضاعها ضمن نطاق نفوذه. ومع انهيار النّظام الدّوليّ ثنائي القطبيّة في مطلع التّسعينيّات، ومروراً بالغزو الأمريكيّ عام 2003، وصولاً إلى التّحدّيات الإقليميّة الرّاهنة، ظلّ العراق يواجه معضلة مستمرّة في اختيار الحليف الأمثل الذي يحقّق مصالحه الوطنيّة ويحافظ على سيادته واستقلال قراره السّياسيّ. تعتبر معضلة اختيار الحليف من أكثر القضايا إلحاحاً في السّياسة العراقيّة، نظراً لتعدّد القوى المؤثّرة داخليّاً وخارجيّاً، وتعارض مصالحها، فبين الولايات المتّحدة وإيران وتركيا ودول الخليج العربيّ وروسيا والصّين وبعض دول الاتّحاد الأوربيّ، يجد العراق نفسه في حقل ألغام من التّحالفات التي قد تمنحه مكاسب مؤقتة، ولكنّها تهدّد استقلاليّته- على المدى البعيد-. في هذا المقال، أحاول عرض طبيعة هذه المعضلة، والعوامل المؤثّرة في خيارات العراق لاختيار الحليف، وهل فعلاً لا بدّ أن نختار حليف؟



السؤال الأهم: هل فعلاً علينا اختيار الحليف؟

إنّ التحالفات ليست مجرد خيار سياسي بين خيارات متعدّدة، بل هي ضرورة استراتيجية تفرضها البيئة الدّوليّة المعقّدة. فالعالم اليوم يشهد صراعاً متجدّداً بين قوى كبرى، وتنافساً محمومًا على الموارد والممرّات الاستراتيجية، ما يجعل الدّولة التي تعجز عن اختيار حليف مناسب عرضة للعزلة أو الاضطراب الدّاخلي. في ذات الوقت أنّ التحالفات ليست علاقات صداقة في السّياسة الدّوليّة؛ إلّا إذا كانت عبارة الصّداقة، كما لاحظ أرسطو، تنطبق على العلاقات القائمة على أساس المنفعة؛ إذ لا يمكن أن تتّسم التحالفات بالإيثار، فنطاق الصّداقة يمتدّ إلى حيث يسلم الرّجل حياته من أجل الصّداقات؛ إلّا أنّ ذروة التّضحية بالنّفس أمر غير جائز للحكومات التي يقضي واجها بحماية مصالح شعوبها. حتّى وإن كان الشّعب نفسه قادراً بطريقة ما على اتّخاذ قرار جماعيّ نافذ، بحيث يجمع إرادة كلّ أعضائه من كافّة الأعمار، فليس الأمر واضحاً أبداً ما إذا كان للشّعب حق في وضع حدّ لحياته الجماعيّة، التي تمتدّ من الماضي إلى المستقبل من أجل قضية محدّدة ومؤقّته⁽¹⁾.

لكنّ التحالفات متنوّعة تنوّع الصّداقات، في طابعها وفي غرضها ومناسبة عقدها ومدّتها وفي المكانة النّسبيّة لأولئك الذين يعقدونها. وتقسّمها التّصنيفات إلى تحالفات متكافئة وتحالفات غير متكافئة، وذلك وفقاً لمكانة الحلفاء وقوّتهم الجنسيّتين كما يمكن أن تصنّف التحالفات إلى تحالفات في زمن الحرب وأخرى في زمن السّلم، وهجومية أو دفاعية، وسياسية أو اقتصادية أو ثقافية، ودائمة أو مؤقتة، وشائبة أو متعدّدة الأطراف. تعقّد هذه التحالفات على أساس خيارات المتحالفين وما تنطوي عليه أسس العلاقة التّحالفية فيما بينهم، إذ يمكن أن تشكّل التحالفات لأغراض اقتصادية أو ثقافية لمجرد أسباب داخليّة خاصّة بالشّركاء ومن أجل منفعتهم المتبادلة. أمّا التحالفات السّياسيّة فهي تعقد دوماً حيث تكون أطراف ثلاثة قيد الاعتبار وخلافاً لعلاقات الصّداقة، تكون التحالفات بالضرورة واعية على ذاتها، إنّ جاز التّعبير؛ والغرض منها تعزيز أمن الحلفاء أو تحقيق مصالحهم في مواجهة العالم الخارجيّ. وكما يقول هوبز في كتابه (الليفيثان) «البشر لا يتحالفون إلّا بدافع الخوف أو الحاجة، وحليف اليوم قد يصبح عدوّ الغد إذا زالت الحاجة أو تبدّل الخوف». وبذلك يربط هوبز التحالفات بمفهوم الأمن الدّاتي، وأنّ الدّولة تبحث عن الحليف ضماناً لبقائها، وهذا ما يعني أنّ عمليّة الحلف أو اختيار الحليف هي عمليّة مستمرّة في وقت السّلم ووقت الحرب، وعلى الدّولة أن تفكّر بخيارات الحليف في

1- مارتن وايت، سياسة القوة، تحرير (هدلي، بل وكارستن هولبراد)، ترجمة عمر سليم التل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2024، ص 151 وبعدها.



جميع الأوقات، كما يقول بسمارك: « إنَّ السَّياسة الدَّولِيَّة مجال مائع ويصبح صلب في ظلَّ ظروف معيَّنة، لكنَّه مع تغيُّر الأجواء يعود إلى حالته الأصليَّة المتمدِّدة »، لذا؛ ولفهم طبيعة السَّياسة الدَّولِيَّة المتقلِّبة والعسيرة لا تحتاج إلَّا إلى دراسة العلاقة بين دوافع الحرب ونتائجها، أو بين أغراض التَّحالف وسجلِّه التَّاريخي، وكلِّما كان نطاق التَّحالف أشمل، كان عمله أبعد عمَّا اعتزمت الأطراف المتحالفة، وتنشأ ظروف جديدة باستمرار من شأنها أن تبدي لكلِّ حليف التزاماته في ضوء غير متوقَّع.

العراق والسؤال عن الحليف

يروى الدِّبلوماسيُّ الرَّاحل (محمَّد فاضل الجمالي)، بأنَّه حين كان في السَّجن عام 1958 سأله معتقلًا شيوعيًّا عن رأيه في سياسة عدم الانحياز؟، فيقول: (أجبتَه- بصراحة- إنِّي لا أؤمن بسياسة عدم الانحياز) فاستغرب الحضور من الجواب، قلت لهم: كان العراق دفاعيًّا منحازًا إلى المعسكر الغربيِّ لحاجته للسَّلاح، وإلى مواجهة أيِّ عدوان خارجيٍّ، أمَّا إذا اعتقدتم بأنَّ ذلك خطأ أنصحكم أن تنحازوا إلى المعسكر الشيوعيِّ فلا تبقون دون دعم وصداقة دولة عظمى⁽²⁾. يعطي الجماليُّ بهذه السُّطور أهمَّ قاعدة في السَّياسة الخارجِيَّة لأيِّ دولة، وهي قاعدة (اختيار الحليف)، إذ لا يمكن لدولة أن تعيش بمعزل والنأي بنفسها، وسط عالم مضطرب ومتقلِّب، كدولة مثل العراق؛ - وفي هذا الإطار- يمكن القول رؤية اختيار الحليف تنبع من مجموعة ظروف وعوامل ومنها:

أولاً: معضلة الموقع الجيوسياسي: يتمنَّع العراق بموقع جيوسياسيٍّ فريد، جعله على مرِّ التَّاريخ ساحةً للتَّنافس بين القوى الكبرى الإقليمِيَّة والدَّولِيَّة، فهو يقع في مثلث التَّنافس الإقليمِيِّ (السُّعوديِّ، الإيرانيِّ، التُّركيِّ) وكذلك في خطِّ التَّهديد الإسرائيليِّ، وفي وسط دائرة الصِّراع الدَّوليِّ بين القوى الكبرى الدَّولِيَّة (أمريكيًّا، روسيا، الصَّين) وبين سياسة السَّيطرة ما بين القوى الدَّولِيَّة والإقليمِيَّة (أمريكيًّا وإيران) ، لذا؛ يقول المفكِّر الأمريكيُّ زيبغنيو بريجنسكي في كتابه « رقعة الشَّطرنج الكبرى »: « من يسيطر على العراق يسيطر على قلب الشَّرق الأوسط، فهو الجسر الَّذي يربط بين آسيا والعالم العربيِّ، وبين الخليج الفارسيِّ والبحر المتوسَّط. »

2- عدنان الجمالي، نهاية سياسة الاسترضاء على الحكومة العراقية ان تختار تشمبرلن أو تشرشل، المعهد الأوروبي للدراسات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (EISMENA)، باريس، 2024، للمزيد زيارة الرابط الاتي: <https://cfri-irak.com/en/article/the-end-of-appeasement-the-iraqi-government-must-choose-15/8/2025> ، وقت الزيارة 15/8/2025 ، chamberlain-or-churchill-2024-10-18



يمكن القول إنَّ هذا الموقع جعل العراق عرضةً للتدخلات الخارجية، سواءً من إيران التي تسعى لتعزيز نفوذها، أو من الولايات المتحدة التي تحتفظ بقواعد عسكرية وتؤثر في القرار السياسي، أو من تركيا التي تعتبر شمال العراق منطقةً أمنيةً حيويةً لها.

ثانيًا: ساحة الصراعات الإقليمية ودولية: منذ عام 2003، أصبح العراق ساحةً للصراع، للدول الكبرى الفاعلة في السياسة الدولية، وكذلك القوى الإقليمية الكبرى، حتى وإن لم تتضح صورة الصورة الصراع بين القوى الدولية بشكل جلي إلا أنها في الآونة الأخيرة أصبحت حاضرةً بشكل ملحوظ من خلال الأدوات متعددة أهمها الجانب الاقتصادي لا سيما بين الولايات المتحدة والصين، إلا أن الصراع الأهم هو الصراع غير المباشر بين إيران والولايات المتحدة، فبينما تدعم طهران فصائل عسكرية وسياسية داخل العراق لضمان ولائها، تحاول واشنطن الحد من هذا النفوذ عبر دعم الحكومة المركزية وتأييد القوى المعارضة للتأثير الإيراني، في هذا الصدد، صرَّح الرئيس العراقي الأسبق فؤاد معصوم قائلاً: «العراق ليس ساحةً لتصفية الحسابات بين الدول الكبرى، لكن الواقع يفرض علينا التعامل مع جميع الأطراف دون الانحياز الكامل لأيٍّ منها.» أمَّا عالم السياسة جوزيف ناي، صاحب نظرية «القوة الناعمة»، فيرى أن «الدول التي تقع في مناطق صراع مثل العراق تواجه معضلة الاختيار بين الحلفاء، وغالبًا ما تدفع ثمن هذا الصراع من استقرارها وسيادتها.»

وهذه الأمور بدورها تتأثر بمجموعة عوامل التي تؤثر على عملية اختيار الحليف ومنها:

1- الانقسام الداخلي: منذ عام 2003، بنى النظام السياسي على أساس التجاذبات السياسية، وفقًا لاعتبارات سياسية، أمنية، اجتماعية، إذ يعاني العراق من انقسامات سياسية عميقة، حيث تتوزع النخبة الحاكمة بين كتل قريبة من إيران وأخرى تقترب من الولايات المتحدة أو دول الخليج. هذا الانقسام يضعف قدرة العراق على تبني سياسة خارجية مستقرة، ويجعله عرضةً للابتزاز من قبل القوى الخارجية.

2- العامل الاقتصادي: النفط والتبعية المالية: يعتمد العراق بشكل شبه كلي على عائدات النفط، مما يجعله عرضةً للضغوط الاقتصادية، في ذات الوقت أن تفكير العراق بالتحالف لأيٍّ من الخيارات الخارجية، عليه أن يحقق الاستقرار المالي والاقتصادي، ففي الوقت الذي يعتمد العراق في نظامه المالي والمصرفي-



بشكل كامل- على المنظومة الغربية- وتحديداً- الولايات المتحدة الأمريكية، وارتبط النظام المصرفي والمالي ارتباطاً وثيقاً بالأمريكان، يحاول العراق أن يوسّع دائرة المصالح الخارجية مع روسيا والصين وإيران، وغيرها من الدول التي تعتمد نظاماً مالياً ومصرفياً بعيداً كلّ البعد عن المنظومة الغربية، ولا يستطيع العراق الارتباط بها، وهذا أحد التناقضات التي تصعب على العراق عملية اختيار الحليف، أو حتى بناء العلاقات الثنائية الاحتياطية، كما يحصل مع الآن مع إيران التي تقدّم له دعماً طاقوياً (كهرباء وغاز) للعراق هو بالحاجة إليها، إلّا أنّه يواجه ضغط أمريكا وأوربيّا بسبب ذلك، جعله عرضةً إلى عقوبات اقتصادية ومالية وتهديد اقتصادي مستمر.

3- العامل الأمني: من داعش إلى حرب الاثني عشر يوم: إنّ الغزو الأمريكي للعراق في 2003، فرض واقعاً سياسياً جديداً يقوم على الشراكة السياسية التوافقية. واشنطن لعبت دور الحليف المهيمن عسكرياً وسياسياً، لكنّ هذا التحالف كان إشكالياً لغياب الثقة الشعبية فيه، ولارتباطه بالاحتلال وفقدان السيادة، وملأت إيران الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه الانسحاب الأمريكي الجزئي عام 2011، عبر أدوات سياسية وأمنية، ومع اجتياح تنظيم داعش لمساحات واسعة عام 2014، استعان العراق مجدداً بالولايات المتحدة والتحالف الدولي، إلى جانب الدعم الإيراني المباشر. هنا تجسّد التناقض الصّارخ: حليفان (أمريكا وإيران) على طرفي نقيض، لكنهما موجودان في الساحة العراقية في الوقت ذاته.

هذا الأمر صعب خيارات العراق وهشاشته في التعامل الخارجي، لا سيّما ما بعد 7 أكتوبر، المرحلة التي شهدت حالة انفجار كبيرة بين المعسكرين (الإيراني والأمريكي) في المنطقة، ليكون العراق في حيرة من أمره وهو يجمع المعسكرين على أرضه تحت سياسة (استرضاء الجميع) ، بالنتيجة يواجه العراق لا سيّما بعد حرب الاثني عشر يوماً تهديداً حقيقياً في تعاملات- خصوصاً- مع الولايات المتحدة، دون أن يكون له دور بارز في تحديد الخيارات، فهو لا يمكن له أن يفصل جزئياً أو كلياً من كلا الخياران، لذا؛ إنّ اتّباع سياسة الاسترضاء في ظلّ الأزمة الحالية يحمل مخاطر وجودية على النظام السياسي العراقي، الذي يعدّه نتيها هو تابعاً لإيران، وكما قال رئيس الوزراء البريطاني الأسبق (توني بلير) : (الدّرس الذي تعلّمناه هو أنّه إذا تراجعنا في مواجهة تهديد لأننا نفترض أنّ نوايانا الطّيبة والسّلمية ستقابل بنفس النّيات من قبل أولئك الذين يهدّدونا، فإنّ هذا التّهديد سيزداد، وسنضطرّ- في وقت لاحق- إلى مواجهته مجدداً، ولكن بشكل أكثر فتكاً وخطورة)



شكل اختيار الحليف

يخبرنا التاريخ أن العالم مليء بأمثلة عن دول دفعت ثمنًا باهظًا لاختيارها حليفًا غير مناسب، لذا؛ لا بد للدُّول أن تكون في تفكير دائم حول اختيار الحليف، يقول (د ياسر عبد الحسين) عن المسلمات الوهميّة في السّياسة الخارجيّة، إنّ السّياسة الخارجيّة هي فنٌّ وطه الأولويّات. وليس بالضرورة أن تكون هناك منصّة دائمة لسياسة وحركة الانطلاق. والتّحالفات ليست خيرًا خالصًا. وهي- بالتّأكيد- ليست مجانيّة، فهي تأتي بتكاليف ومخاطر قد تفوق فوائدها. والأهمّ من ذلك، أنّ كلًّا من تكاليف التّحالفات ومخاطرها يتغيّران بمرور الوقت⁽³⁾. ولذلك، يتطلّب ليس فقط إعادة تقييم مستمرّ، بل أيضًا إعادة ضبط لذلك، لا وجود لتحالفات صلبة في العلاقات الدّوليّة. فمثلًا ألمانيا النّازيّة تحالفت مع اليابان وإيطاليا، لكنّ هذا التّحالف قاد إلى دمار شامل في الحرب العالميّة الثّانية. وغزو العراق للكويت عام 1990 كشف حدود الاعتماد على تحالفات ظرفيّة مع الغرب، إذ تحوّلت واشنطن من شريك إبان الحرب العراقيّة - الأمريكيّة إلى قائد لتحالف ضده. وكذلك بعض الدُّول الإفريقيّة ارتهنت لتحالفات مع قوى استعماريّة انتهت إلى فقدان سيادتها الاقتصاديّة والسّياسيّة.

لذلك يمكن القول إنّ الحليف النّاجح لا بدّ أن تتوافر فيه مجموعة شروط ومنها:

- 1- وضوح المصلحة الوطنيّة: لا يمكن بناء تحالف ناجح دون تحديد واضح لأولويّات الأمن القوميّ والاقتصاد.
- 2- التّوازن في القوّة: الحليف يجب أن يكون داعماً لا مهيمناً، وإلّا تحوّل التّحالف إلى تبعيّة.
- 3- التّكامل الاقتصاديّ والسّياسي: الحلفاء الّذين يربطهم تعاون اقتصاديّ قويّ أكثر قدرة على الصّمود.
- 4- التّوافق الهويّات أو القيميّ: التّحالفات الّتي تقوم على قيم مشتركة (مثل الدّيمقراطيّة أو الهويّة الثقافيّة) غالباً ما تكون أطول عمراً.

3- د.ياسر عبدالحسين، 10 مسلمات وهمية في السياسة الخارجية، جريدة الاخبار اللبنانية، بيروت، 2025، للمزيد ينظر الرابط الاتي: <https://www.al-akhbar.com/topics-opinions/838859/10-%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9>، وقت الزيارة 15/8/2025.



5- المرونة الاستراتيجية: الدولة يجب أن تبقى باب المناورة مفتوحًا، بحيث لا تغلق على نفسها في تحالف واحد جامد.

خيارات العراق الاستراتيجية

تقوم كل دولة ببناء خياراتها الاستراتيجية في التعامل الخارجي أو الداخلي وفقًا للنظرية السياسية التي تتبعها أو ما يسمّها البعض نظرية (الحكم)، تقييم هذه النظرية المخاطر والتحديات والفرص والمكاسب التي ستلقاها الدولة في حالة اختارت خيارًا من مجموعة خيارات، لا سيّما في السياسة الخارجية، التي تتطلب من الدول وصانع القرار أن يفكر بشكل دائري وعمودي وأفقي بين دائرة المصالح والمكاسب والمخاطر والتحديات، ممكن أن تقول التحالفات بشكل ثنائي أو متعدد الأقطاب، وتحالفات الحرب تختلف عن تحالفات السلم، إلّا أنّ التناقضات تلعب دورًا كبيرًا جدًّا في تحديد رسم هذه العلاقة، فعلى سبيل المثال ترتبط المملكة العربية السعودية بعلاقات قوية جدًّا مع الولايات المتحدة الأمريكية على جميع الأصعدة، للحدّ الذي يمكن أن نطلق عليه (حليف) إلّا أنّها في ذات الوقت ترتبط بعلاقات جيّدة مع المنافس الأبرز لأمريكا وهي الصين، هذا التناقض استطاعت السعودية أن تفكّكه من خلال عدم التأثير أو التأثير بمصالح كلا الطرفين، بالإضافة إلى أنّ حجم المكاسب التي تحصل عليها الولايات المتحدة، تفوق حجم المكاسب التي تحصل عليها الصين، كذلك نرى أنّ أمن السعودية يقوم بالدرجة الأساس على الحماية الأمريكية في الأصعدة كافّة، في ذات الوقت شهدت العلاقات السعودية - الإيرانية مؤخرًا تطورًا ملحوظًا، إلّا أنّ هذا التطور لا يعني توجيه التهديد الأمني بالمصالح الأمريكية في المنطقة، يقوم ذلك على أساس مبدأ نظرية المصالح والمكاسب والمخاطر والتهديدات التي تواجهها الدولة.

يواجه اليوم العراق تهديدًا حاسمًا ووجوديًا منذ بدء التصعيد الإسرائيلي البرّي في لبنان، الذي جاء على إثر عملية طوفان الأقصى، حيث يتّضح هدف هذه الحرب في تشكيل شرق أوسط جديد من خلال تدمير ما أسماه رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) بـ "محور الشر" في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يضمّ إيران والعراق وسوريا ولبنان، في مقابل "محور الخير" الذي تقوده إسرائيل وحلفاؤها في المنطقة، تتزامن تهديدات نتنياهو مع تنشيط التنظيمات الإرهابية في المناطق السورية المجاورة للعراق، إلى جانب تهديدات عسكرية إسرائيلية بالردّ على ضربات فصائل المقاومة العراقية المعادية لإسرائيل والدّاعمة لمحور المقاومة.



مرة أخرى يبرز النقاش فيما يجب على العراق فعله، حيث يفتقر العراق إلى منظومات دفاع جوي فعّالة، رغم اعتماده استرضاء الولايات المتحدة لأكثر من 20 عامًا دون الحصول على هذه الأسلحة، ولا يمتلك العراق حليفًا واضحًا يمكن أن يساعده في مواجهة التهديدات الإسرائيلية، ورغم كلّ ذلك، لا يزال الحل المطروح هو الابتعاد عن سياسة المحاور على أمل تجنب الحرب في مسرح المنطقة.

لا بد لكل دولة أن تسأل نفسها: أين تتجه بوصلتها الإستراتيجية؟، لكل شيء ثمن، فليست الدول شركات تخضع لنظام الطلب والعرض، - خصوصًا - في خضم منطقة تعيش على ثقب أسود من الأزمات، انطلاقًا من مقولة تاريخية قديمة: (إذا كان هناك شخص واحد في العالم عمّ السلام، وعندما يكون هناك شخص عمّ الصراع بين الطرفين، وإذا كان هناك ثلاثة لا بدّ من تحالف لطرفين في هذا المثلث).

ختاماً

شهدت دراسة العلاقات الدولية تحولاً بعيداً من النماذج المبسطة القائمة على ثنائية القطبية أو الهيمنة الأحادية، نحو فهم أكثر دقة لتعقيدات النظام العالمي، - في هذا الإطار - يبرز التفاعل بين القوى الدولية (العظمى) والقوى الإقليمية كأحد المحركات المركزية للديناميكيات العالمية، لا يقتصر هذا التفاعل على التبعية أو الخضوع، بل غالباً ما يتخذ شكل آخر مثلاً نافذاً واستقطاباً وصراعاً، وفي حالة النافذ أو الاستقطاب تبقى القوى الإقليمية بحاجة كبيرة إلى التفاعل مع القوى الدولية لتحقيق المصالح المشتركة، وعلى قدر هذه القوى الإقليمية وفعاليتها ودورها المحوري في إقليمها إلّا أنّها بحاجة إلى شريك قوي عالمي قادر على ضبط التوازن، فعلى سبيل المثال تبين لنا صورة لقاء الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع القادة الأوربيين بعد قمة الأسكا، حجم قوة وهيمنة الفاعل الدولي (الولايات المتحدة) أمام مجموعة الدول الأوربية التي هي بحاجة إلى شريك الأمن، في اتجاه آخر على مدار السنوات الماضية نجحت إيران بتوصيف نفسها قوة إقليمية كبيرة لديها استراتيجية في المنطقة تحاول تحقيقها، ودخلت بخطّ التنافس والصراع مع الولايات المتحدة اللّعب الدوليّ الأبرز في المنطقة، واستطاعت إيران من خلال فعالية الاستراتيجيات غير المتماثلة أن تحقّق نتائج في هذا الصراع، إلّا أنّ لحظة حرب (الاثني عشر يومياً) كشفت دور القوى الدولية الأمريكية في حسم التنافس والصراع في لحظات، ومهما بلغ اللّعب الإقليمي الأوروبي أو الإيراني مكانة متقدّمة في المجال الحيوي الخاصّ



به، أنه بحاجة إلى اللعب الدولي ليغطي أمن هذا المجال الحيوي، لذا؛ يمكن القول لا يمكن التفريط باللعب الدولي على حساب اللعب الإقليمي وعكس صحيح، بل خلق حالة (التوازن) هذه الحالة تكون من خلال الحلف المتعددة الثنائية والثلاثية بأبعاد اقتصادية، وسياسية، وأمنية، وثقافية.

ان معضلة اختيار الحليف في العراق ليست وليدة اللحظة، بل هي نتيجة تراكمات تاريخية وجيوسياسية وبنوية جعلت البلاد تتأرجح بين محاور متنافسة الحل لا يكمن في اختيار طرف على حساب آخر، بل في بناء قدرة وطنية مستقلة تجعل العراق قادراً على التعامل مع جميع القوى وفق مبدأ المصالح المتبادلة، لا التبعية، كما يقول كيسنجر « التحالفات جسور مؤقتة تبنى لتعبر عليها الدول نحو مصالحها »، لذا؛ فإن التقارب العراقي - الأمريكي، لا يكون بالضرورة في الابتعاد عن إيران، فالدول الحبيسة أو شبه الحبيسة مثل العراق، بحاجة التكامل الخارجي، إلا أن عملية التكامل أو التقارب الثنائي أو الثلاثي، لا بد أن يكون مبنياً على أسس وطنية ونظرية حكمة في العلاقات الخارجية للدولة، تحدّد من خلال المصالح والمكاسب وضبط التوازنات، هذه العملية لا يمكن أن تكون في طرق النأي بالنفس، وإنما من خلال التخطيط، والمبادرة، صياغة الرؤى، التي تجمع بين العوامل الثقافية/ الدينية والاقتصادية والأمنية.

- على سبيل المثال- يسيطر العراق على أهم المناطق التجارية والمناطق الجغرافية التي تتمتع بموارد طبيعة كبيرة جداً وتشكل هذه الموارد حاجات أساسية ونادرة لدول عديدة منها الولايات المتحدة، إلا أن هذه العوامل الثقافية/ الدينية لم تستغل وتوظف لعملية التكامل الاقتصادي.





لِدُولَةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُّشَارِكٍ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
